تقاطعات
Takatoat.org

واقع النساء والفتيات في الأردن في ظلّ جائحة كوفيد-19

تاريخ الإصدار: 20 تشرين الثاني | نوفمبر 2020

إعداد وكتابة: غادة كامل الشيخ
إشراف ومراجعة: بنان أبو زين الدين

فهرس

1	حول تقاطعات	02
2	مقدمة	03
3	النساء بين مطرقة الضائقة المالية والبطالة وسندان عدم القدرة على الوصول للمستلزمات الصحية	04- 06
4	كورونا تفاقم أزمة العنف ضدّ النساء والفتيات	07- 10
5	تحديات وأعباء متزايدة على النساء في قطاعات العمل المختلفة	11- 13

حول تقاطعات

تقاطعات مجموعة نسوية غير حكومية, مستقلّة عاملة في الأردن. تتشكل من قيادات نسوية شابة, تعمل على نشر وتعميق الفكر النسوي وخلق مساحات آمنة للنساء والفتيات وضمان الوصول اليهن لدعم تضامنهن ونضالهن في وجه الثقافة الأبوية والممارسات والقوانين التمييزية وتفعيل مشاركتهن في المجالات كافة وضمان حمايتهن من العنف وتمتّعهن بحقوقهن الإنسانية وحرياّتهن الفردية على أساس العدالة. تسعى تقاطعات الى الوصول لمجتمع آمن تتضامن داخله النساء والفتيات لاستثمار قوتهن والتمتّع بالمساواة والحقوق والحرية.
ويرتكز عملها على مبادئ أساسية هي: النسوية, التقاطعية, التضامن, المساءلة.

مقدمة

فرضت جائحة كوفيد - 19 واقعًا جديدًا على العالم أجمع, ألقى بظلاله وآثاره السلبية على فئات مختلفة وأبرزها النساء والفتيات والفئات الأكثر تهميشًا. وفي ظلّ ضعف الأرقام والتوثيق حول الآثار المختلفة للجائحة على حياة النساء في الأردن على مختلف الصعد وفي القطاعات المتعدّدة, إلّا أن بعض الأرقام والتقارير والحقائق المتوفّرة تعطي صورة مقلقة عن حقيقة واقعن في ظلّ الحجر المنزلي. ومن هنا, يأتي هذا **التقرير الذي أنتجته "تقاطعات"** تحت عنوان "واقع النساء في الأردن في ظلّ جائحة كوفيد19-" **ليلقي الضوء على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه النساء في الأردن من مواطنات ولاجئات وعاملات مهاجرات, بما في ذلك تفاقم الأزمة الإقتصادية, ضعف القدرة على الوصول للمستلزمات الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية, الضغوطات النفسية, تزايد نسب العنف بكافة أشكاله وغياب أطر الحماية وشبكات الأمان الإجتماعية والإقتصادية والصحية.**

النساء بين مطرقة الضائقة المالية والبطالة وسندان عدم القدرة على الوصول للمستلزمات الصحية

طوال أشهر عديدة كانت تتمنى اللاجئة السورية مرام (اسم مستعار) حدّ التوسل بالدعاء بأن تنقطع عنها في تلك الفترة دورتها الشهرية، ليس أملاً بأن انقطاعها سيكون بشرى لها بأنّها حامل، بل أملاً بأن يسمح لها غياب دورتها الشهرية بتوفير تكاليف الفوط النسائية، ذلك لأن هناك ما هو أهم منها بحسب مقاييس أولوياتها.

مرام (38) عاماً واحدة من النساء من مختلف الفئات اللواتي تواصلت معهن "تقاطعات" في تقريرها حول الظروف القاسية التي ألقت بظلالها على النساء من أردنيات/عاملات مهاجرات/ ولاجئات من جراء تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد، تلك التبعات التي أثبتت أغلب التقارير الرصدية الحقوقية في الأردن، أن **المرأة كانت وما تزال العنصر الأكثر تعرضاً لصفعات الأزمة، سواء اقتصادياً او اجتماعياً أو حتى نفسياً**، فقصة مرام لا تحمل البعد الاقتصادي المرهق فقط، بل النفسي أيضاً، أهو شيء سهل أن تستغني امرأة عن فوطتها النسائية مقابل أولويات أخرى؟

فأولويات مرام الأكثر أهمية من فوطها النسائية، هي تأمين فوط أطفال لابنها الذي يبلغ من العمر العام والنصف، فضربتان في الرأس موجعتان بحسب اعتقادها، في ظل أزمة معيشية استنزفت قدرتها في تأمين متطلبات أسرتها التي تعيلها لوحدها كونها امرأة أرملة. تقول مرام: "زمان وقبل أزمة كورونا كنت أعتمد على العمل في المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي توفّرها لنا منظمات حقوقية في الأردن، كانت تساعدني في تأمين قوت أسرتي وتلبية أهم

الاحتياجات المتعلقة بالأكل، وتكاليف التدفئة في الشتاء والمروحة في الصيف، والأهم من ذلك متطلبات طفلي من حليب وفوط للأطفال". **"أزمة كورونا ما رحمتني.. بالعكس بهدلتني"**، تقول مرام واحتقان صوتها من جراء محاولتها كبح جماح دموعها التي ظهرت في نبرة صوتها خلال الحديث معها عبر الهاتف، وعند سؤالها كيف أصبحت تدبر متطلبات أسرتها المعيشية بعد أن حرمتها ظروف كورونا من العمل في المشاريع الإنتاجية أجابت: "صرت أعتمد على الحظ، فا بكون محظوظة بس أسمع إنه في بيت بدهم وحدة تنظفه، أو أسمع إنه في عروس بدها تعمللها سكر، تنظيف البيوت كل حين وحين وعمل سكر لعروس كل ما تصحلي فرصة هي الطرق الي بتساعدني أأمن لقمة لأولادي".

حتى في تلك المهام وإن كانت تأتي بالصدف تحرمك من تأمين فوطك النسائية؟ سألت "تقاطعات" مرام، وأجابت وختمت حديثها، بموقف متوقّع يعكس حقيقة إضطرار النساء لإهمال إحتياجاتهن وأولوياتهنّ الخاصة لأجل الآخرين في أسرهنّ وخاصّة أطفالهن: **"أنا بقدر أدبر حالي بشقفة قماش بدل الفوطة، لأنه طفلي أهم"**.

قصة مرام، ليست نسبية بل تكاد تشكل أغلبية ضمن سلسلة الصعوبات التي تواجهها النساء من اللاجئات في الأردن، وهو ما أكده حديث المديرة التنفيذية لمنظمة "النهضة العربية للديمقراطية والتنمية" سمر محارب ل"تقاطعات" التي كشفت بأن المنظمة استقبلت وما تزال الكثير من شكاوى من نساء لاجئات تتعرض لمطالبات بإخلائهن أماكن سكنهن بسبب عدم قدرتهن على دفع تكاليف الإيجار. ونوّهت محارب: **"منذ بدء تفاقم الأزمة الاقتصادية من جراء تبعات فيروس كورونا، أصبحت أغلبية النساء من اللاجئات، كما دائماً، خط الهجوم الأول أمام الرياح الصعبة، وأكثر عرضة لمخاطر تزيد من أعبائهن الاقتصادية، حيث تلجأ العديد من اللاجئات إلى التوقيع على كمبيالات من هنا وهناك مقابل تأمين احتياجات أسرهن".** علمًا أنه في دراسة للمنظمة حول اللاجئين والديون أجريت في العام 2019، تبيّن أن نسبة اللاجئات السوريات، المقيمات في الأردن، ممن عليهنّ قروض هي 92 في المائة، مقابل 65 في المائة من الأردنيات.

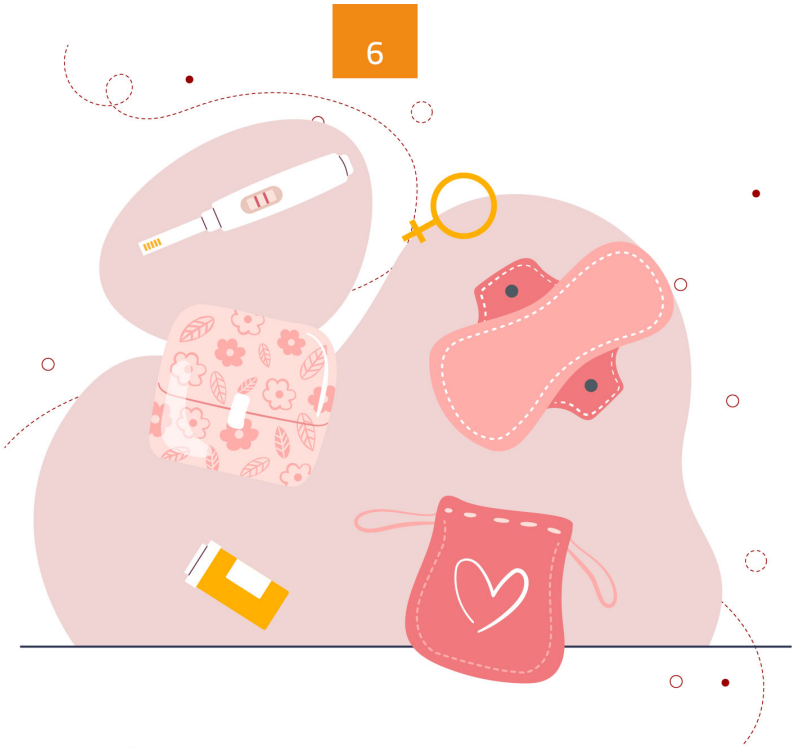

وفي سياق متّصل، سجّل تصريح للباحث الاقتصادي والوزير الأردني السابق للشؤون الاقتصادية، الدكتور يوسف منصور، يؤكّد إنّ اللاجئين، خصوصاً النساء، أكثر عرضة لتداعيات جائحة كورونا، ومن تعمل منهن فهي في القطاع غير المنظّم، لافتاً إلى أنّ النساء يتأثرن اقتصادياً أكثر من الرجال عندما يعلن أسرهن، فالمرأة عرضة للاضطراب في ظروف مثل تداعيات كورونا أكثر من الرجل، وأجرها في العمل أقلّ من الرجل بنسب تتراوح ما بين 17 إلى 60 في المائة. وأضاف منصور أنّ اللاجئين في فترات الحجر فقدوا الدخل من العمل وهم الأكثر عرضة للبطالة[1].

وبالعودة إلى النقطة التي أثارتها مرام حول المستلزمات الصحية الخاصة بالنساء، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف قد خرجا في 27 من شهر أيار/مايو 2020 بتقرير حذّرا فيه من انقطاع مخزون وسلسلة توريدات الفوط الصحية في بعض البلدان وفقدان المجتمعات إمكانية الوصول إليها، إضافة إلى مشاكل في شحن الفوط الصحية لعدم إدراجها كمواد أساسية أثناء الإغلاق العام. وشدّد الصندوق في تحذيره من أن الوباء له تأثير شديد على النساء في فترات الحيض، بسبب إغلاقات المطارات وتقييد حركة الاستيراد تقويضاً للجائحة، وتأثير ذلك على الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية للنساء بما في ذلك المنتجات المتعلقة بالحيض. **أمّا أكثر المجتمعات التي عانت من نقص في منتجات الفوط الصحية بحسب ما ذكرته اليونيسيف فهي: فلسطين، لبنان، العراق، سوريا، واليمن.**

وبالحديث عن إنعكاس أزمة كورونا على الوضع الإقتصادي وإرتفاع نسب البطالة، من المهم لفت النظر إلى أنّه وبالرغم من أن النساء اللاجئات هنّ في وضع أكثر هشاشة، وبالرغم من غياب المعطيات الرقمية الواضحة حول مدى تأثّر النساء الأردنيات بهذا الواقع الجديد، إلّا أن هناك معطيات مثيرة للقلق وتؤكّد المعاناة المالية للأردنيات أبرزها الأرقام والاحصائيات الصادرة عن البنك الدولي والتي تؤكّد ارتفاع نسبة الفقر والجوع (المدقع) في الأردن بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق[2].

---

1 https://www.alaraby.co.uk/تداعيات-كورونا-اللاجئون-في-الأردن-باتوا-أكثر-فقراً

2 https://www.almamlakatv.com/news/49014-توقع-ارتفاع-معدل-الفقر-في-الأردن-11-إضافية-بسبب-كور

كورونا تفاقم أزمة العنف ضدّ النساء والفتيات

كشفت ورقة سياسات حملت عنوان "حماية النساء والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال جائحة كورونا" أجراها معهد "جمعية تضامن النساء" مطلع شهر أيلول/سبتمبر من العام الحالي إلى أن الجمعية تعاملت خلال ثلاثة شهور مع أكثر من **800 حالة عنف**. وبيّنت الورقة أن أكثر أنواع العنف التي ظهرت خلال تلك الفترة: **النفسي، اللفظي، الجسدي، والاقتصادي**، وأن **الأزواج هم الأكثر ارتكاباً للعنف الذي شمل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة**، وأن ما نسبته **19% من النساء المعنفات فقط يطلبن المساعدة**، منهن 3% تلجأن إلى إدارة حماية الأسر.

تلك النسب القليلة من اللجوء إلى إدارة حماية الأسرة من قبل نساء تعرضن لعنف خلال أزمة كورونا، ربما تفسرها قصة السيدة سناء "اسم مستعار" (46 عاماً) وهي أم لثلاثة أطفال، في حديثها مع "تقاطعات" الذي ألحّت خلاله أكثر من مرة بعدم ذكر أي شيء يشي بهويتها الحقيقية خوفاً من زوجها الذي بالطبع سوف يعاقبها، و**تبرّر تعنيفه لها مؤخراً بأنه: حرام بتفشش، فالضغوطات الاقتصادية الي بعاني منها زوجي خنقته، أنا بعرف إنه مش صح يضربني خصوصاً قدام أولادي، لكن والله الحالة صعبة كتير"**. وتضيف: **"زوجي صح عصبي، لكن من جديد صار يضربني من وقت أزمة كورونا"**، وعند سؤالها ما إذا كانت قد فكرت خلال الفترة الماضية بأن تتقدم بشكوى لدى إدارة حماية الأسرة من جراء العنف الذي تعرضت إليه أجابت: "طبعاً لا، حتى لو هاي الخطوة صح لكن يمكن تضرني أكثر من ما تنفعني، فلا أهلي رح يعجبكم إني أشتكي ولا زوجي رح عمره يسامحني ويمكن يطلقني".

وكان مدير إدارة حماية الأسرة العقيد محمود الفايز قد كشف في الخامس والعشرين من شهر آب/أغسطس 2020 أن عدد **بلاغات العنف الأسرة التي وصلت حماية الأسرة خلال فترة الحجر المنزلي 1534 بلاغاً بنسبة زيادة 35% من العام الماضي**2019

وفي دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا" في شهر نيسان/إبريل

2020 كشفت أن ظاهرة العنف المنزلي والتحديات الاجتماعية التي تواجهها النساء والفتيات في المنطقة العربية قد ازدادت سوءا خلال أزمة فيروس كورونا. واستندت الدراسة على أن **معدلات العنف الأسري ترتفع في حالات الطوارئ كما هو في حالات تفشي الأوبئة مثل وباء كورونا، مشيرة إلى أنه خلال مراحل الوباء يصعب على ضحايا العنف الأسري من النساء طلب المساعدة وتلقيها بسبب القيود المفروضة على التنقل، أو نقص المعرفة بالخدمات المتاحة لمساعدتهن.**

هديل عبد العزيز وهي المديرة التنفيذية لمركز "العدل للمساعدة القانونية" تطرّقت خلال حديثها ل"تقاطعات" عن العنف بحق النساء بمختلف أشكاله والذي ارتفعت نسبته خلال فترة حظر التجول، ووفق شكاوى تلاقها المركز **طغى العنف الجسدي في سلم تراتبية العنف، تلاه العنف النفسي، من ثم العنف المادي**. ومن بين أشكال العنف الجسدي والنفسي حالة رصدها المركز لسيدة أجبرها زوجها بعد ضربها بالبقاء في سطح العمارة السكنية التي يقطنون فيها لأيام لأنه "لا يطيق رؤيتها"، كذلك حالة لطالبة جامعية صادر أهلها جهاز اللابتوب خاصتها ما أدى إلى عدم تمكنها من إجراء امتحان جامعي لها. وختمت عبد العزيز حديثها بأن من الأسباب التي صعّبت واقع النساء اللواتي تعرضن لعنف خلال فترة حظر التجول هو بقاء أزواجهن في المنزل، وأسباب تتعلق بعدم قدرة الكثير منهن على استخدام هواتفهن لأنها تحت مراقبة أزواجهن، وقالت: **"كل أشكال العنف تلك التي حدثت خلال فترة حظر التجول كشفت عن وجود هشاشة في منظومة الحماية في حالات الطوارئ"**.

وكانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني قد أعلنت عن ارتفاع حالات العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كورونا بما فيها التحرش الجنسي، **واستقبل مركز "عفت" للإرشاد ما يفوق عن 800 حالة عنف أسري خلال ثلاثة شهور، من بينها حالات تحرش جنسي إلكتروني عبر الهاتف ومواقع التواصل الاجتماعي، وحالات تعنيف لنساء وفتيات أردنيات وغير أردنيات.**

وكانت إدارة حماية الأسرة قد أعلنت في شهر أيار/مايو 2020 عن ارتفاع نسبة الحالات والشكاوى الواردة لها خلال أول شهر من الحجر المنزلي بنسبة 33% مقارنة مع ذات الفترة من العام 2019. وبلغت الحالات التي تلقتها حماية الأسرة 145 حالة وكان أغلب الضحايا من الأطفال والنساء. وتنوّعت تلك البلاغات، من عنف وصل حدود القتل والضرب والإيذاء الجسدي والنفسي.

هذا في حين **لا تتوفّر أي دراسات او إحصائيات دقيقة حول مدى إنتشار العنف ضد الفتيات والنساء غير المتزوجات والتي قد تؤدي الى ازدياد حالات الإنتحار**، حيث شهد العام 2020 في الأردن عدد من حالات او محاولات الإنتحار والتي عرف منها عبر الإعلام حالتا إنتحار تام

لفتاتين في ريعان الشباب خلال 24 ساعة, إذ أقدمت شابة عشرينية في منطقة عين الباشا على الانتحار فجر يوم الأربعاء 22/7/2020 بواسطة حبل حول العنق في منزل ذويها, فيما أطلقت فتاة (17 عاماً) النار على نفسها من مسدس في منطقة البقعة.

وقد **شهد الأردن في العام 2020 ما يقارب 15 جريمة قتل أسري بحق النساء والفتيات ذهبت ضحيتها أكثر من 18 امرأة وفتاة, وهذه هي الجرائم المصرّح عنها فقط**, لذا فإنّه من المرجّح أن تكون الأرقام ومن بينها محاولات القتل التي لم يعلم بها أعلى بكثير. والمشترك بين النساء والفتيات ضحايا القتل في الأردن, علمًا أن **عدد منهن قتلن بذريعة ما يسمى ب"جرائم الشرف", هو ضعف الإجراءات العقابية المنصفة للضحايا بحق القتلة, وأيضًا تغييب أسماء وقصص الضحايا عن المشهد العام**. لذا من المفيد التذكير بالضحايا وتفاصيل هذه الجرائم:

1. بتاريخ 25/2/2020 قتلت سيدة ضرباً وخنقاً في منزلها؛
2. بتاريخ 19/1/2020 فارقت زوجة عشرينية الحياة بعد إلقاء نفسها من شرفة منزلها في الطابق الثالث إثر خلافات عائلية مع زوجها في منطقة البتراوي بمحافظة الزرقاء والتحقيقات لا زالت جارية والتي قد تسفر عن وجود جريمة قتل؛
3. بتاريخ 20/1/2020 توفيت فتاة عشرينية إثر سقوطها عن سطح منزلها بلواء الوسطية في محافظة إربد, والتحقيقات لا زالت جارية والتي قد تسفر عن وجود جريمة قتل؛
4. بتاريخ 25/2/2020 قتلت سيدة ضرباً وخنقاً في منزلها؛
5. بتاريخ 8/3/2020 أقدم زوج على قتل زوجته التي لم يمض على زواجها منه سوى بضعة أشهر, وذلك بدفعها عمداً وسقطت في قناة الملك عبدالله بالأغوار الشمالية؛
6. وفي الثلث الأخير من شهر آذار, أقدم إبنان على قتل والدهما رمياً بالرصاص وزوجته طعناً في منطقة البادية الشمالية إثر خلافات بينهم؛
7. بتاريخ 10/4/2020 قتلت سيدة ثلاثينية بعيار ناري في محافظة معان؛
8. بذات اليوم أقدم زوج على قتل زوجته بعيار ناري إثر خلافات بينهما في منطقة مرج الحمام بالعاصمة عمان؛
9. بتاريخ 6/5/2020 أقدم شاب على قتل شقيقته البالغة من العمر 14 عاماً طعنًا داخل منزلهما جنوب العاصمة عمان؛

10 بتاريخ 16/7/2020 قتلت أم بأعيرة نارية على يد إبنيها وأصابا شقيقتيهما إصابات بالغة في محافظة معان؛

11 وفي اليوم نفسه في محافظة البلقاء بمنطقة عين الباشا أقدم أب على قتل ابنته أحلام الأربعينية الذي ضربها بآلة حادة على عنقها وهشم راسها, ثمّ تركها تنزف لمدة 3 ساعات ليتأكد من موتها, وقال جيران القاتل إنهم حضروا المكان ولاحظوا أنه كان يشرب الشاي بجانب جثتها ومنعهم من تقديم المساعدة لها؛

12 وفجر يوم 27/7/2020 في منطقة ماركا بمحافظة العاصمة وقعت جريمة قتل أسرية مفزعة ذهبت ضحيتها أم على يد إبنها الحدث الذي لم يتجاوز 14 عاماً وذلك بطعنها بسكين مطبخ وهي نائمة عشرات الطعنات مما أدى الى وفاتها على الفور؛

13 بتاريخ 31/7/2020 أقدم اخ على قتل شقيقاته الثلاث (متزوجات) وذلك في محافظة البلقاء داخل منزل أهلهن

14 في شهر آب 2020, أقدم زوج على قتل زوجته ضرباً امام منزلها في محافظة الزرقاء؛

15 بتاريخ 28/8/2020 قتلت إمرأة من الجنسية اللبنانية حرقًا على يد زوجها الأردني في مادبا الذي ظل يشاهد زوجته المغدورة تحترق دون محاولة منه لإخماد النار التي شبّت بها ثم ألقى بالجثة في مكان آخر

تحديات وأعباء متزايدة على النساء في قطاعات العمل المختلفة

تشكّل النساء ما نسبته 65% تقريبًا من الكوادر الصحية في الأردن ووفقا لأخر الأرقام عام 2018 فإن النساء العاملات في القطاع الصحي يتوزعن بين 81% يعملن في الصيدلة, 80% في قطاع التمريض, 21% طبيبات, يعملن في 106 مستشفيات عامة وخاصة في محافظات المملكة الاثنتي عشره. **ويواجهن** هؤلاء إلى جانب زملائهن الذكور **ضغوطات كبيرة بسبب الفيروس**, مما يحدّ من قدرتهن على التواصل مع أسرهن, فضلاً عن **الضغوطات النفسية والمخاطر الصحية** التي يتعرضن لها كونهن تشكلن مع زملائهن خط الدفاع الأول في مواجهة الفيروس.

يبلغ عدد **عاملات المنازل** في الأردن واللواتي تحملن تصاريح عمل وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي للعام 2018 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة **44749 عاملة** وبنسبة 54.7% من مجموع العاملات الوافدات, فيما يبلغ عدد ال**عاملات في الصناعات** التحويلية وفق ذات التقرير **32943 عاملة**, وتوزع العدد المتبقي على مهن مختلفة من بينها **الزراعة 1558 عاملة** والتجارة والمطاعم والفنادق 984 عاملة. وفي واحدة من تقارير مركز "تمكين للمساندة القانونية" والتي حملت جميعها عناوين "تحت الحظر" أصدرها المركز خلال فترة جائحة كورونا, أشار المركز إلى أنه **تعمل غالبية العاملات في قطاع الزراعة** وفقاً لنظام المياومة و**بأجر يومي أو أسبوعي** أو بعد انتهاء الموسم, وفي مقابلات مع عينة منهن أجراها فريق الرصد في المركز في كل من منطقة دير علا, ومحافظة إربد, الأزرق, المفرق, ومنطقة اللب **أفدن عدم مقدرتهن على الوصول إلى أماكن عملهن** بسبب بعد مساكنهن عن المزارع التي تعملن بها والتي تزامنت مع ظروف حظر التجول, بالتالي **عدم مقدرتهن على الحصول على**

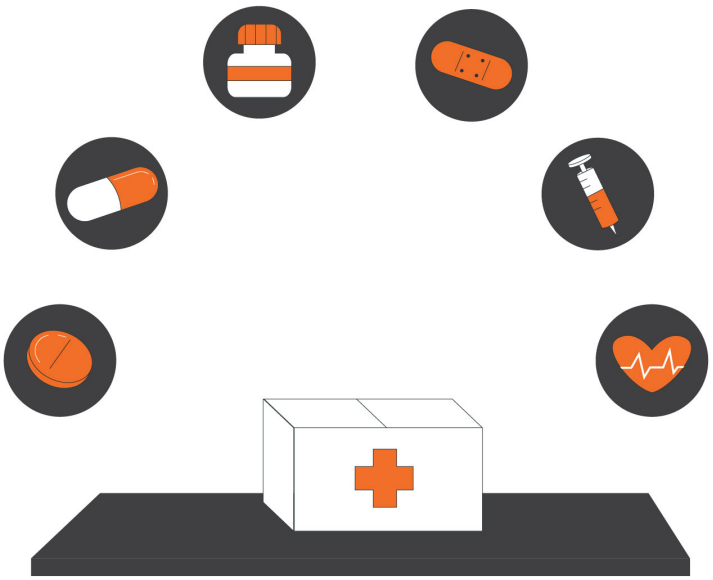

أجورهن اليومية. ناهيك عن **عدم توفير سبل السلامة الوقائية لهن** وهو ما أكدته المديرة التنفيذية لمركز "تمكين" ليندا كلش في حديثها مع "تقاطعات"، والتي بينت أن من جملة الانتهاكات التي تعرض لها العاملات المهاجرات/الوافدات في المزارع عدم مدهن بسبل الوقاية من الفيروس كالكمامات، والهاي جين، والقفازات، الأمر الذي **زاد من العبء الاقتصادي عليهن** بسبب اضطرارهن لدفع تكاليف هذه المواد من أجورهن.

وفي تقرير آخر ضمن سلسلة تقارير "تحت الحظر" لمركز "تمكين" سلّط الضوء على **العاملات الوافدات والمهاجرات في صالونات التجميل**، والذي كشف عن **معاناتهن اقتصادياً** خلال فترة الحظر الشامل، ناهيك عن معاناتهن بعد فترة الحظر بسبب غياب توفير سبل السلامة والحماية الوقائية من الفيروس، ومع تزايد احتمالية نقل العدوى لهن عن طريق استخدام الأدوات في الصالونات والتماس المباشر مع الزبائن. كما رصد "تمكين" شكاوى تتعلق بعدم اعطاءهن أجورهن من قبل أصحاب العمل، وهن أيضا معيلات لعائلاتهن في بلدانهن، إلى جانب عدم قدرتهن على دفع إيجارات المنازل وشراء الطعام. وبالرغم من أن وزارة العمل أعلنت عن التزام أصحاب العمل في القطاع الخاص بإعطاء العمال أجورهم كاملة، إلا أن بعض أصحاب العمل امتنعوا عن ذلك، كما تم الإعلان عن طرق لتسليم العمال أجورهم عن طريق المحفظة الإلكترونية هذه الطريقة التي لا تتناسب مع العاملات المهاجرات اللواتي يعملن في القطاع الخاص بسبب عدم امتلاك معظمهن هواتف ذكية، ناهيك عن أن المحفظة متاحة باللغتين العربية والإنجليزية فقط.

أمّا، بالنسبة **للواقع التعليمي الجديد الذي فرضته الجائحة**، فتبقى **النساء** أيضًا **أولى المتضررات حيث تشكل النساء في قطاع التعليم 70,2% في القطاع الحكومي وما يقارب 90% من القطاع الخاص**، إذ لا يكفيهن العمل غير المدفوع الأجر وغير المقدّر وأعباء العناية بالأسرة، حتى **أتى التعليم عن بعد ليفاقم تحديات الأمهات والعاملات في التعليم على حدّ سواء**.

ففي تقرير ل"تمكين" حول المعلمات في القطاع الخاص، وما طرأ من تغييرات جذرية على طبيعة عملهن خلال أزمة كورونا واللجوء إلى نظام التعليم عن بعد، كشف التقرير أن **هذه الطريقة ضاعفت من التزاماتهن سواء بتحضير الدروس وتسجيل فيديوهات**، وإرسال الواجبات اليومية وأوراق العمل للطلبة، وغيرها من المهام. واستهدف التقرير 23 معلمة في كل من محافظة المفرق، الظليل، إربد، ودير علا، وبين أن الأجور الشهرية الفعلية للمعلمات في التدريس الخاص في المناطق المستهدفة يصل ما بين 110-220 ديناراً، أما المعلمات من الجنسية الأردنية يتقاضين 220 ديناراً وفقاً للحد الأدنى للأجور. وأبلغت معلمات من الظليل والمفرق فريق رصد "تمكين" عن تأخّر **استحقاق أجورهن للشهر الثالث** جراء فرض قانون الدفاع وما تلاه من تعطّل مختلف القطاعات بسبب منع الحركة بحرية، ولعدم سداد أهالي الطلبة للأقساط الشهرية للمدارس، وكانت معلمات في المفرق قد طالبن بإشراكهن في برامج التعويض التي طرحتها مؤسسة الضمان الاجتماعي لكن مطالبهن لم تجد أدنى اهتمام من أصحاب العمل.

تقاطعا
Takatoat.org

جائحة_الأردن

@takatoat
Takatoat.org